

النوع الاجتماعي في صيغة المفرد : تمكين المرأة التونسية ودورها في التنمية

(صاحبات المشاريع الصغرى كمثال تطبيقي)

هالة بن سويسي الهاشمي¹

تمهيد:

يعد البحث في دور المرأة في التنمية من إحدى الاشكاليات الهامة المطروحة على الساحة العلمية منذ عهود بعيدة ولا تزال، إلا أن موضوع المرأة اليوم أصبح يطرح في صيغ جديدة تتناسب مع طبيعة العصر وبحسب خصوصيته والتي تستوجب من الباحثين توجيه الاهتمام والدراسة والبحث في كل الجوانب المتعلقة بوضعية المرأة وموقعها كقوة هامة في المجتمع بعد ما شهدته من تحولات في مكانتها وأوضاعها وأيضاً حقوقها. ولقد بات من الواضح أن نجاح برامج التنمية وضمن استمراريتها قصد النهوض بأوضاع المجتمعات وإعطائها القوة والقدرة على مجابهة الصعوبات أصبح رهين مدى فاعلية مشاركة المرأة التي ما تزال شبه غائبة رغم تعالي الأصوات المنادية بأهمية دورها . فبحسب المؤشرات المتوفرة على أرض الواقع فأن وضعيتها ومشاركتها في التنمية لا تزال محدودة بالمقارنة مع أوضاعها في مجتمعات أخرى. فهي في وضعية لا تتناسب مع حجم قدرتها ودورها المستحق ويحتاج بالتالي إلى تطوير وتمكين متواصلين. فالمرأة لا تزال تعاني من كل أشكال الحيف والتمييز في الكثير من المجالات، ويبدو أن تغيير هذا الوضع -وضع الدونية والإقصاء اللذان تعاني منهما المرأة إلى يومنا هذا - هو رهين العديد من الشروط أهمها ضرورة

¹ - جامعة تونس

التطبيق الفعلي لمبدأ المساواة في الحقوق بين الجنسين من أجل النهوض بأوضاعها ومجتمعها. لذلك كان من الضروري البحث عن طريقة علمية ومنهجية تساعد المرأة على النهوض بأوضاعها وكيفية اعدادها وإكسابها القدرات اللازمة وإعطائها بالتالي الدفع الملائم من أجل تحقيق أهدافها وطموحاتها وإبراز دورها الفعال في التنمية. ولعل مفهوم التمكين "Empowerment" يعد أبرزها رغم حداثة نشأته ومن المناهج البحثية والمقاربات العلمية التي تسعى الى تنمية القدرات الذاتية للمرأة انطلاقا من دراسة واقعها المعيش مع السعي المتواصل الى تضيق الفجوة النوعية بين الجنسين بالنسبة لاحتياجاتهم العملية والإستراتيجية وبالنسبة الى توزيع الأدوار بينهما في الفضائين الخاص والعام. وبناء على ذلك يقودنا هذا البحث الى جملة من التساؤلات التي تفرض نفسها علينا من أجل فهم وفكّ اللبس والغموض المحيط بهذا الموضوع والمتعلق أساسا بمسألة "النوع الاجتماعي في صيغة المفرد: تمكين المرأة التونسية ودورها في التنمية (صاحبات المشاريع الصغرى كمثال تطبيقي)". والسؤال المطروح منذ البداية أين هي المرأة في بلادنا؟ ما هو موقعها الفعلي؟ هل استطاعت أن تحصل في الواقع الميداني على نفس فرص المشاركة التي نجدها في مختلف النصوص والتشريعات الوطنية؟ وهل تمكنت بالفعل من النهوض بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وإبراز دورها الفعال في التنمية؟ وهل بالفعل يمكن اعتبار "التمكين" منهج بحث متطور يتجاوز تكرار الخوض في مسألة حقوق المرأة؟ وهل استطاع عمليا ان يحل محل مفاهيم اخرى تبدو في الخطاب "النسوي"

تقليدية وغير اجرائية ؟ إذا كان كذلك فماهي الإضافة التي يقدمها لنا "التمكين" للنهوض بأوضاع المرأة ؟

أولاً : الاطار النظري و المنهجي للبحث :

1. الاشكالية :

إنّ الهدف الأساسي من الاهتمام والعناية بالمرأة هو فهم واقع وضعيتها ومحاولة تمكينها من النهوض بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي إدماجها في النّسق الاجتماعي الكلّي والإقرار بأهمية دورها في التنمية الشاملة. وهذه الأخيرة لا تتمّ إلا عن طريق البحث في آليات واستراتيجيات الإدماج والتمكين تحاول من خلالها تقليص حجم التفرقة بين "الرجل والمرأة" من التّواحي الحقوقية والإنسانية عامّة. وفي هذا الاطار تنزل اشكالية بحثنا ففيم تتمثل العوامل الأساسية التي قد تساهم في تمكين المرأة التونسية من النهوض بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وإبراز دورها في التنمية ؟ وإلى أي مدى يمكن أن نقوم ذلك الدور؟

2. الفرضيات :

- إن التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة التونسية من العوامل المساعدة على النهوض بأوضاعها وتغيير واقعها.
- إن المشاريع الصغرى كأداة لتمكين المرأة التونسية ستساعدها على إبراز دورها الفعال في التنمية .

3. البراديجم و المقاربة المعتمدة :

سنعتمد في هذا البحث على براديجم "الفردانية المنهجية" باعتبارنا سنتحدث عن المرأة ومدى مساهمتها في التنمية وباعتبارها أيضا فاعلا اجتماعيا ديناميكيا ومنتجا أساسيا في الحراك الاجتماعي والاقتصادي. فالفردانية المنهجية تعد آلية منهجية فكرية تحاول تفسير الظواهر الاجتماعية الميكروسوسيولوجية انطلاقا من السلوكيات والاستراتيجيات الفردية وأصبح بالتالي أهمية كبرى للفرد لذلك نجد أن "ريغون بودون" قد قدم لنا نظرية جديدة حول الفردانية المنهجية، ويرى أن موضوع علم الاجتماع يجب أن يكون الإنسان الاجتماعي فهو الفاعل الفردي. وعلى هذا الأساس تقوم "الفردانية المنهجية" على المبدأ التالي هو "إن تفسير ظاهرة اجتماعية معينة، يعني الأخذ بعين الاعتبار دائما إنما نتيجة للأفعال الفردية"¹.

كما سنتناول في هذا البحث مقاربة "النوع الاجتماعي" باعتبار أن الحديث عن المرأة يحيل الى شكل من أشكال العلاقات بين الجنسين كما يحيلنا إلى التمييز بين الغريزي والمكتسب البيولوجي والاجتماعي الطبيعي والثقافي، إذ يختلف الحديث عن النوع الاجتماعي عن الجنس الاجتماعي. وقد قامت "Onkley Anne" بأول تنظير للفظ "الجنس" "Gender" وقررت بين مفهومين في مؤلفها "sex" "Gender and society" "فالجنس هو كلمة ترجع إلى الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث بينما يحيل النوع على الثقافة، أي التصنيف الاجتماعي للذكوري والأنثوي"². فلفظ "النوع" يعني "رفض الحتمية البيولوجية الخفية داخل كلمات وتعبيرات مثل الجنس او اختلاف جنسي أي

أنّ هذا اللفظ هو تأكيد على لطابع العلائقي بما هو أصل بناء هويات المرأة والرجل"³. إذا هذه التعريفات تبين لنا مدى أهميّة دور المجتمع والثقافة في تحديد النوع وتحديد الأدوار الاجتماعية للمرأة والرجل كما ذهبنا الى ذلك كل من الباحثين " **Anne de Kervasdou et Janine Lavan Moussy** اللتان اتفقتا حول تعريف المفهومين: "يمكن تعريف النوع بالطريقة التي تبني بها الثقافة والمجتمع الاختلاف بين الأجناس بإعطاء كل واحد منهم اداء أو خصائص مترتبة، أما الجنس فعلى العكس، يعرف بالخصوصيات التشريعية الأنثوية"⁴. إذا من هنا نفهم أن قضايا "النوع الاجتماعي" أصبحت أكثر ارتباطا بالمكانة والدور الاجتماعي للمرأة والرجل، "وحمل مفهوم النوع في دلالاته الإجرائية إشارة للخصائص والصفات المرتبطة بالجنس كما تترجم عنها وتفرضها ثقافة المجتمع وقنواته التنشئية"⁵. إذا تمثل مقارنة النوع الاجتماعي منهجا للتعرف عن مختلف العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدد أدوار ووظائف المرأة في المجتمع والعلاقات بينهما والتي تؤثر بصفة مباشرة في وضع المرأة في الحياة والمجتمع وبالتالي مدى مساهمتها في التنمية.

4. المنهجية المتبعة في البحث :

لقد اعتمدنا في هذا البحث على "المنهج الوصفي التحليلي" وذلك نظرا لما يمثّله من أهمية على مستوى التحليل البنيوي الوظيفي للعناصر المكوّنة للمجتمع من جهة، ونظرا

لما تملكه من أهميّة في عملية تحليل التفاعلات بين العناصر المتغيّرة ومعرفة علاقتها الوظيفية والسببية بتغيّر النسق المجتمعي من جهة ثانية. كما اعتمدنا على تقنيتين أساسيتين هما :

(أ) تقنية الملاحظة: وتعرف على أنّها "المعاينة الدقيقة لظاهرة ما مع الإستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلائم مع طبيعة هذه الظاهرة وهو المعنى العام للملاحظة"⁶. فهذه الأداة هي عبارة عن نقطة الاتصال بين الباحث والمبحوثين حرصنا من خلالها على الاستفادة من مضامينها في هذا البحث.

(ب) تقنية الإستبيان: يتضمن موضوع بحثنا العديد من المتغيرات وهو ما يملي علينا ضرورة اعتماد المنهج الكمي الذي يسمح لنا بـ "قياس الظاهرة موضوع الدراسة"⁷ من أجل حصر المعطيات وتكميمها بما يتناسب ومتطلبات البحث. "إن هذه التقنية ستمكننا من خلق جو من المناقشة والمحادثة التي أوصلتنا إلى بناء ما يتصوره المبحوث وما يفهمه وما يعتقد حول العديد من الجزئيات التي تحيط به في حياته الاجتماعية"⁸.

5. عينة البحث:

نظرا لأن موضوع دراستنا يهدف إلى التعرف على واقع المرأة التونسية وتمكينها من النهوض بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والكشف عن مساهمتها في التنمية ، ولهذا يصبح من الضروري اللجوء إلى العينة فهذه الأخيرة تختلف تباعا لاختلاف الطرق التي تتبع في اختيارها وإن كان جميعها تهدف إلى "تمثيل المجتمع الأصلي وذلك بأن يراعي احتواء العينة على كل مميزات وخواص هذا المجتمع"⁹. ولقد ركزنا في بحثنا هذا على المرأة الحضرية بالتحديد، فكان بالتالي مجتمع الدراسة

يتكون من 151 امرأة موزعة على إقليم تونس الكبرى والتي تضم الولايات التالية (تونس، أريانة، منوبة وبن عروس) لقد وقع الاختيار على إقليم تونس الكبرى لأهميتها على جميع الأصعدة سواء كان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وأيضا السياسية، وبالتالي يمكن أن نصادف فيها أغلب التشكيلات والانتماءات الاجتماعية داخل التسيج المجتمعي التونسي، ونتوقع بالتالي أن تساعدنا هذه العينة على الإجابة عن مختلف المسائل التي سنحاول الإجابة عنها في كامل ردهات هذا البحث. ولقد تم تصنيف العينة حسب العديد من المتغيرات نذكر بالأساس من أهمها متغير الفئة العمرية، متغير المستوى التعليمي، متغير الحالة المدنية، متغير مكان إقامة المشروع ومتغير قطاع العمل .

6. تحديد المفاهيم :

لقد استعنا في هذا البحث بجهاز من المفاهيم السوسولوجية وأهمها مفهوم التمكين ومفهوم دور المرأة ومفهوم الفاعل الاجتماعي إضافة الى مفهوم المشروع ومفهوم التنمية.

1. مفهوم "التمكين" :

لقد تعددت التعريفات لمفهوم "التمكين" و تنوعت دلالاته من قبل العديد من الباحثين المختصين، ولكننا سنقتصر على أهمها وخاصة تلك التي جاءت في بعض المعاجم العربية والغربية إضافة إلى تلك التي جاءت في الأدبيات الغربية والعربية ومن أهمها:

• التمكين في المعاجم العربية والغربية: حيث قدم لنا المعجم " الوسيط "

تعريفًا واضح المعالم لمفهوم التمكين للدلالة على القدرى والاستطاعة فهو لغويا مصدر من تمكن (مكن) فيقال فلانا تمكن عند الناس أي علا شأنه وتمكن من الشيء أي قدر عليه أو ظفر به والمكنة أي القدرة والاستطاعة والنصرة والشدة¹⁰.

أما معجم " الميراث الأمريكي " "The American Heritage" أنه بالرغم من كون لفظ " Emopwerement " لفظا معاصرا استعمل خلال نصف القرن السابع عشر وهو يعني " توظيف السلطة أو التفويض " ¹¹ . ثم أصبح للمفهوم فيما بعد استعمالات في مجالات عامة خارج الحقل السياسي كمعنى " To enable " أي " يخول " ، " يقدر على " ، " يمكن من " وكذلك " To permit " أي " يسمح " " يجيز " . وبدأ استعمالها العصري في حركة الحقوق المدنية ثم فيما بعد تناولته الحركات النسوية.

• التمكين في الأدبيات الغربية والعربية: يعرف " التمكين على أنه

توسيع قدرات الناس لاتخاذ اختيارات استراتيجية في حياتهم وقد كانوا سابقا محرومين من مثل هذه القدرة " ¹² . وباعتباره كذلك يعد " التمكين عملية مستمرة تنتقل بالفرد من وضعية الى اخرى بمعنى من وضع الضعف ونقص وضع) الحرمان او افتقاد القدرات ويمكن ان نسميه وضع (اللاتمكن) الى وضع تملك للقدرات ويمكن ان نسميه وضع (التمكين) بهذا المعنى يقف " التمكين " عند مكون اساسي على غاية من الاهمية وهو "امتلاك القدرة عل الفعل" وعموما

"التمكين هو المصادر المادية والبشرية و القدرة على تحديد الهدف والعمل على تحقيقه" ¹³.

أما تعريف التمكين في الأدبيات العربية فنجد أن "التمكين هو استراتيجية تنظيمية ومهارة تهدف الى اعطاء العاملين الصلاحيات والمسؤوليات والحرية في ادائهم للعمل دون تدخل مباشر من الادارة وتوفير الموارد وبيئة العمل المناسبة لتاهيلهم مهيا ومسلكيا" ¹⁴.

2. مفهوم دور المرأة والفاعل الاجتماعي:

سنعتمد في هذا البحث على مفهوم "دور المرأة" نظرا لكوننا لا نستطيع أن نتناول موضوع المرأة بمعزل عن المجتمع باعتبارها فاعلا اجتماعيا ومساهما إيجابيا في التنمية الشاملة ، فالمرأة تعدّ وسيلة هذه التنمية وغايتها في نفس الوقت، وبالتالي " فالدور هو الأفعال المتوقعة التي يقوم بها الشخص ليؤكد احتلاله لمكانة ما" ¹⁵ "وهو مفهوم كليّ جاء لتعريف الهوية الاجتماعية للأفراد فتصبح الأدوار التي يقوم بها الأفراد أنظمة التزامات معيارية يفترض بالذين يقومون بها الخضوع لها مع وجود حقوق مرتبطة بهذه الالتزامات والدور الاجتماعي يحدّد منطقة موجبات والالتزامات مرتبطة خاصة بمنطقة استقلال ذاتي مشروط" ¹⁶.

أما فيما يخص مفهوم "الفاعل الاجتماعي" « l'acteur social » فقد أقر "توران" بعودة الوعي بالفاعل الاجتماعي " على مختلف أصعدة الحياة الاجتماعية في الخطاب السوسيولوجي ، بعد أن كان شبه مقصيا في التفسير

الوضعي الدوركامي. لأنه في نظره "كلّما نتحدث أكثر عن المجتمع تحدّثنا أقلّ عن الفاعلين الاجتماعيين (الأفراد) بما أنّ هؤلاء لم يقع تصوّرهم إلا كحاملين لخصائص الموقع الذي يحتلونه داخل النسق الاجتماعي"¹⁷.

3. مفهوم المشروع:

"المشروع هو وحدة اقتصادية تبعث لتحقيق الربح لكن في حالة بعث المشروع لا يمكن ضمان النجاح وتحقيق الربح منه بالمائة، فيمكن أن يتوج أي مشروع إما بالنجاح أو بالفشل لذلك فإن كل باعث مشروع يجب أن يتحلى بالشجاعة وأن يكون مقداما ليقدر على أخذ هذه المبادرة. أي بعث مشروع وتحمل النتائج"¹⁸.

4. مفهوم التنمية:

لقد تعدد التعريفات التي قدمت لمفهوم التنمية، إلا أننا سنعتمد تعريفا يتّفق وأهداف بحثنا فضلا عن تبنيه لكل الجزئيات التي يركّز عليها علم الاجتماع في تناوله لمثل هذا الموضوع. "فالتنمية هي عملية تغيير جذري في المجتمع من نواحي مختلفة سواء اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو غيره"¹⁹. "فهي عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توجيه جهودا لأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها وتشارك ايجابيا في الحياة القومية وتساهم في تقدّم البلاد"²⁰، إن التنمية إذا هي عملية منظمة متشابكة الحلقات تتطلب مشاركة كل القوى البشرية والمادية باعتبارهم فاعلين اجتماعيين لتحقيق الأهداف المنشودة وإشباع حاجيات

الأفراد. وهي بهذا المعنى "الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان في مجتمع ما، من خلال عمل تغيير مقصود وموجه تهدف إلى إشباع حاجاته"²¹. وعليه تقوم العملية التنموية على الاستغلال الأفضل للموارد لتحقيق الهدف بمعنى أن التكنولوجيا المتطورة والتحضّر ووسائل الرفاه الاجتماعي والحراك الاجتماعي دون التخلّي عن الخاصيات الذاتية للمجتمع وخلاصة القول، لا يمكن حصر التنمية في مفهومها الاقتصادي ونظريات النمو الاقتصادي فحسب، بل يجب الانفتاح على ذلك الجانب الاجتماعي والثقافي، وتتم بالتالي عملية التفاعل بينهم، فلا يمكن بالتالي تحقيق تنمية اقتصادية دون تنمية بشرية اجتماعية أو ثقافية، فمن الضروري أن تتم عملية التفاعل هذه لتحقيق ما يسمى بالتنمية الشاملة والمستدامة.

ثانيا : نتائج البحث وأهم الاستنتاجات :

1) المرأة التونسية بين الوضع القانوني والواقع السوسيو اقتصادي:

ان الحديث عن دراسة الوضع القانوني للمرأة التونسية وانعكاساته على المستوى الاجتماعي والاقتصادي يستمد شرعيته من الواقع الخاص والمعاناة اليومية التي تزرع تحت ثقلها هذه المرأة، هذا الوضع الذي يتميز بتداخل وتعقد مستوياته، فالمرأة لا زالت تعاني من إشكاليات متعددة أهمها التهميش والتشيع والتغيب رغم ما شهد العقد الماضي من اعتراف متزايد بحقوق وخصوصية المشاكل المميزة للمرأة التونسية.

1.1. وضع المرأة القانوني من خلال مجلة الأحوال الشخصية والمواثيق الدولية:

لقد مثلت "مجلة الأحوال الشخصية" الصادرة في 13 أوت 1956 من أهم المكاسب التي حققتها المرأة التونسية في مجال التمتع بحقوقها، وهي بمثابة

التسوية القانوني للنقاش حول وضع المرأة استمر أكثر من نصف قرن. "وهي ثمرة قراءة جديدة للنصوص المقدسة"²²، ذات نزعة تحديثية وإرادة سياسية .

أما بخصوص أهم الاتفاقيات والمواثيق الدولية ، فلم تبقى البلاد التونسية بمعزل عن هذه الحركة الكونية ، فلقد صادقت على جل الاتفاقيات بشأن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة دون تمييز جنسي أو عرقي. ومن أهم هذه الاتفاقيات نذكر "اتفاقية كونهافن" سنة 1980 و"اتفاقية سيداو" سنة 1979 والتي تتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي صادقت عليها تونس سنة 1985، وبالتالي تحول الإهتمام من النهوض بالمرأة الى إدماج مفهوم "النوع الاجتماعي" ومنه الإماج مفهوم "تمكين المرأة"، لتتغير بذلك النظرة للمجتمع وهيكلته ولل علاقة بين النساء والرجال بحيث أصبحت المنظومة التقليدية للعلاقات الاجتماعية قابلة للتقييم والمراجعة.

2.1. وضع المرأة الاجتماعي وتطوره من خلال الفكر الاصلاحي :

لم يكن وضع المرأة التونسية بأحسن حال من وضع المرأة في مختلف الدول العربية التي كبلت بقيود شتى جعلت منها عنصرا مقصيا ومهمشا، وقد زاد في تعقد وضعيتها الفقر والتعصب والأمية. ولكن عرف المجتمع التونسي حركات اصلاحية تحديثية متأثرا بما عرفته أوروبا الغربية من تحولات الى قيام حركة ثورية فكرية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضا، ومن أهم هذه الحركات الإصلاحية نذكر إصلاحات "خيرالدين التونسي" و"الطاهر الحداد" والتي نادى

وعملت على إعادة هيكلة المجتمع التونسي وتحيته والسعي المتواصل لرد الاعتبار للمرأة التونسية والمطالبة بتحريرها من مختلف أشكال الإقصاء والتمييز والتهميش.

2) الواقع السوسيواقتصادي للمرأة التونسية :

1.2.2 المرأة والتعليم ورفع الامية : تشير آخر الإحصائيات أن "هناك

تحسنا ملحوظا ومستمرًا لمكانة المرأة في مختلف المجالات ومراحل المنظومة التربوية كتلميذة وطالبة ومعلمة وأستاذة ومكانتها في الرقي الاجتماعي فلقد سجلنا تطورا نوعيا ملحوظا في مختلف المراحل التعليمية وتألق الفتاة في الدراسة مقارنة بالفتيان"²³، ويتبين ذلك من خلال المؤشرات المسجلة لسنة (2012 – 2013) التالية:

- بلغت نسبة تدرس الفتيات من الشريحة العمرية [6-11 سنة] 99.2% مقابل 98.9% لفتيان و99% على الصعيد الوطني خلال السنة الدراسية 2012-2013.

- بلغت نسبة تواجد الفتيات في التعليم العالي قرابة 61.6% خلال السنة الجامعية 2011-2012.

2.2.2. المرأة والصحة : لقد شهد القطاع الصحي في تونس منذ

التسعينات تطورا كميًا ونوعيًا على مستوى التغطية الاجتماعية والارتقاء بجودة الخدمات وذلك من خلال المؤشرات المرتبطة بمؤمل الحياة عند الولادة ونسب الوفيات والخصوبة والخدمات الصحية. ، إذ شهد منذ سنة 1966 زيادة بقرابة 25 سنة للنساء و22 سنة للرجال وذلك بمتوسط زيادة سنوية تقدر بـ0.6 عاما

للنساء و0.5 عاما للرجال، وتراجع معدل الوفيات العامة لدى النساء والرجال ليبلغ 5.9 في الألف سنة 2011 مقابل 15 في الألف سنة 1966²⁴.

3.2.2. المرأة والمشاركة الاقتصادية : لقد مثل التشغيل أحد أهم

أولويات المخططات التنموية الوطنية بما يتماشى وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وتطور مهاراتها المهنية فبلغت نسبة المشتغلات حوالي 23,7 % أي حوالي 745,7 ألف مشغلة سنة 2011 يتوزع حسب القطاعات الاقتصادية كالآتي²⁵:

- الفلاحة: 27,9 % من جملة المشتغلين في القطاع
- الصناعات التحويلية: 42,2 % من جملة المشتغلين في القطاع
- المناجم والطاقة: 0,28 % من جملة المشتغلين في القطاع
- الخدمات: 11,9 % من جملة المشتغلين في قطاع الخدمات

لكن هذه النظرة لمساهمة المرأة في التنمية كانت معزولة عن مساهمة الرجل في التنمية . وبحكم التطور الذي شهده المجتمع التونسي والوعي الذي أصبح يمتاز به، تبين أن هذه الطريقة غير كافية لتقليص الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة والتي لا تزال قائمة رغم تضافر المجودات في كل المستويات. وبالتالي كان من الضروري البحث عن آليات ومقاربات جديدة لتحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة وحتى يصبحا شريكين متكافئين في الحياة الخاصة والعامة بما يضيفي التوازن والرفاه الأسري. ولعل مقارنة التمكين كانت من أهم المقاربات العلمية الي ساعدت المرأة التونسية على النهوض بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وإبراز دورها في التنمية

من خلال بحث مشاريع تنمية خاصة كأداة لتمكينها فأين تتجلى أهمية هذه المقاربة وفيما تتمثل أهم مرتكزاتها ؟

2) مقارنة التمكين : الأهمية والمرتكزات الأساسية :

1.2. المرتكزات الأساسية للتمكين:

لقد بين مجموع الفاعلين الاجتماعيين الذين شاركوا في الدراسة الميدانية أن المرتكزات الأساسية التي ساعدت المرأة التونسية على النهوض بأوضاعها وتمكينها اجتماعيا واقتصاديا وبالتالي تفعيل دورها في التنمية ، تتمثل أساسا في ثلاث مقومات رئيسية مرتبة حسب الأهمية والأولوية وهي أهمية التعليم والحصول على الشهادات العلمية وأهمية العمل ثم تقليص الفجوة النوعية في مستوى توزيع الأدوار بين الجنسين وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1) : موقف العينة من مرتكزات تمكينها اجتماعيا واقتصاديا:

المرتكزات تمكين المرأة من العمل والنهوض بأوضاعها	العدد	النسبة %	النسبة الصحيحة %	النسبة التراكمية %
التعليم والديبلوم	133	88.1	88.7	88.7
إيمان المرأة بحق العمل	6	4.0	4.0	92.7
الاستعانة بشخص بديل (الزوج أو المعينة المنزلية)	6	4.0	4.0	96.7
الإعداد المهني	2	1.3	1.3	98.0
تشجيع العائلة وإيمانهم بقدراتها ومؤهلاتها المهنية	3	2.0	2.0	100.0
المجموع	150	99.3	100.0	
الأجوبة الناقصة	1	7		
المجموع	151	100.0		

المصدر: الدراسة الميدانية

يظهر الجدول رقم (1) المواقف المتباينة للعينة حول العوامل التي تساعد المرأة التونسية على النهوض بأوضاعها الاجتماعية الاقتصادية وقد أقر أكثر من نصف العينة بنسبة 88.1% من مجموع العينة أن التعليم والديبلوم من المرتكزات

الأساسية التي تساعد أي فاعل اجتماعي أن يحقق ما يصبو اليه. فالتعليم ساعد المرأة على اكتساب الوعي لديها والإيمان بكونها انسان فاعل في المجتمع لا يقتصر دورها على انجاب الأبناء والقيام بالأعمال المنزلية فحسب، بل يتجاوز دورها الى أكثر من ذلك. وبالتالي استطاعت المرأة بفضل التعليم وحصولها على الشهادات العلمية من الخروج من بوتقة الاقصاء والتهميش، محاولة بكل جهد تغيير تلك الصورة النمطية السلبية التي طالما اتسمت بها لعقود طويلة. اذا اعتبر التعليم والحصول على الدبلوم من العوامل المساعدة على التغيير، وهو من العوامل التي وقع الإجماع عليها، ولكنه ليس العامل الوحيد فهناك عوامل أخرى ساهمت بشكل أو بآخر في تمكين المرأة التونسية اجتماعيا واقتصاديا وأهمها تمكينها من العمل، فقد صرح 4.0% من مجموع العينة المبحوثة أن إيمان المرأة بحقها في العمل أيضا يساعدها في النهوض بأوضاعها وتغييرها وتحسينها الى الأفضل. إن عمل المرأة أصبح ضرورة وطنية²⁶، واعتبر بالتالي من أحد وأهم أولويات المخططات التنموية بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء والحرص على انشاء علاقات هامة بين الفاعلين الاجتماعيين، وهذه الأخيرة أي العلاقات "لا تكون منعزلة عن النسق المتواجدة فيه"²⁷، فهي مستمدة من الأدوار التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون ضمن عملية التفاعل محدثين بذلك تغييرا على مستوى النسق الاجتماعي. اضافة الى الحرص التام على توفير المبادئ الأساسية لتمكين المرأة من العمل وضمان نجاح واستمرارية هذا النجاح الا وهي اهمية مبدأ الاستقلالية 'Autonomisation' والمشاركة في اتخاذ القرار

Participation au niveau de la prise du décision

دون ان ننسى اهمية مبدأ الالتزام 'L'engagement' ومبدأ التأسيس (المأسسة) اي تنظيم الفعل التتموي في مؤسسة 'Institutionnalisation'.

إضافة الى هذه العوامل المساعدة على تمكين المرأة من العمل والنهوض بأوضاعها الاجتماعية الاقتصادية نجد ان 4.0% من العينة تبين أن الاستعانة بشخص بديل كالزوج أو المعينة المنزلية هي من بين المرتكزات الأساسية الى ساهمت في تمكين المرأة من العمل، وبالتالي يمكن اعتبار أن تقليص الفجوة النوعية في توزيع الأدوار بين الجنسين هي العامل المساعد أيضا على تمكين المرأة التونسية اجتماعيا واقتصاديا ، ولقد لعبت التنشئة الاجتماعية الجديدة دورا أساسيا في إعادة توزيع الأدوار والوظائف داخل الأسرة التونسية .ومن وجهة نظر سوسيولوجية، تعرف التنشئة الاجتماعية على "أنها التمشي الذي يتمكن الفرد من خلال تعلم الضوابط، القيم، القواعد الخاصة بمجموعة ما أو بمجتمع مما يخول له إمكانية الفعل فيه، وهذا التمشي يمكن إعتباره كنسق تطوري وتراكمي، يتمكن من خلاله الطفل استيعاب مختلف السلوكات والقيم، المعايير طوال فترة نموه إلى جانب استيعاب مختلف الرموز، الأدوار، التقاليد وأنماط التفكير الخاصة بمحيطه السوسيوثقافي الذي ينتمي إليه"²⁸. إن عملية التنشئة الاجتماعية تساهم بقدر كبير في ترسيخ ذلك المورث الثقافي في أذهان الأفراد ذكرا كان أو أنثى. وعليه تحتل المكانة حسب أدوار المرأة وأدوار الرجل "البنات تصبح كائن

الداخل "الخاص"، ذكاؤها ومواقفها (...) تتمحور حول هذه الوضعية (...) الرجل ما يعنيه فقط هو "الخارج" و"العام"²⁹. وهذا بالضبط ما ينعكس على وضعية الأسرة التونسية التقليدية فقد خضعت هذه الأخيرة، لعقود عديدة إلى ما يسمى بـ"الهيمنة الذكورية" لرب الأسرة (الأب، الأخ، الجد) واتخاذ القرارات الهامة داخل المنزل وخارجه.

إذا إن هذه الصورة النمطية السلبية تعكس الوضع الاجتماعي الذي كان يميز الرجل والمرأة. ومختلف الأدوار التي تمارسها المرأة ضمن نظام هرمي المراتب، مكنها من أن تحتل مرتبة ومكانة أقل مكانة من مكانة الرجل، وبهذا تصبح المرأة إمراة اجتماعيا وليس طبيعيا أو فيزيولوجيا. وهذا ما عبرت عنه "سيمون دي بوفوار" "المرأة لا تولد إمراة وإنما تصبح كذلك"³⁰. ولكن بفضل التغير الاجتماعي والتطور الحضاري الذي شهده المجتمع التونسي، قد أثر بشكل كبير ومباشر على الأسرة التونسية وتحولت من الأسرة الممتدة التقليدية إلى الأسرة الحديثة، مما انعكس إيجابيا على الأدوار الاجتماعية وتقسيم الوظائف داخل الأسرة، وأصبح للمرأة مكانة جديدة في العائلة تقوم على أساس تقسيم الأدوار أو ما يسميه دوركايم "بالتضامن العضوي" الذي يركز على "تقسيم العمل وتكامل الأدوار (...) يركز النظام الاجتماعي على التمهيد العضوي للأفراد حيث أن الوظائف تكون في نفس الوقت مختلفة ومكملة لبعضها"³¹.

2.2. دور المرأة التونسية في التنمية من خلال المشاريع كأداة لتمكينها

وتنميتها:

1.2.2. موقف العينة من دور المرأة في التنمية ومن دوافع بعث

المشروع:

إن مسألة تنمية المجتمع والنهوض بأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضا أصبح هدفا تتمحور حوله مختلف الجهود على المستوى الوطني والعالمي وتجمع على أن المرأة التونسية لها دورا فعالا في التنمية وشريكا أساسيا في تحقيق التنمية . حيث أصبحت توكل بعائقها العديد من المسؤوليات وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2) :

جدول رقم (2): موقف العينة من دورها في التنمية حسب متغير

المستوى التعليمي:

المجموع	نعم	رأي العينة المستوى التعليمي
16 % 10.7	16 % 10.7	أمي النسبة المئوية
45 % 30.0	45 % 30.0	ابتدائي النسبة المئوية
39 %26.0	39 %26.0	ثانوي النسبة المئوية

26	26	مهني
%17.3	%17.3	النسبة المئوية
24	24	عالي
%16.0	%16.0	النسبة المئوية
150	150	المجموع
%100.0	%100.0	النسبة المئوية

المصدر: الدراسة الميدانية

يظهر الجدول رقم (2) أن أغلب المعاني التي صاغها أفراد العينة المبحوثة حول مدى فاعلية دور المرأة التونسية في التنمية من خلال المشاريع التنموية كأداة لتمكينها اقتصاديا ، حيث صرح 100.0% منهم من ذوي مستويات تعليمية مختلفة بأن المرأة لها دورا فعالا وإيجابيا في تحقيق التنمية ولقد مثل 30.0 % من ذوي المستوى التعليمي الابتدائي ثم تليها 26.0% من المستوى التعليمي الثانوي من مجموع أفراد العينة. كما نلاحظ من خلال نفس هذا الجدول أن 16.0% من المستوى التعليمي العالي في حين نجد أن 10.7 % فقط من مجموع نساء العينة من الأميات.

إذا نلاحظ تفاوتات في النسب ولكنها تجمع على أن المرأة التونسية لها دورا فعالا في التنمية وشريكا أساسيا في تحقيق التنمية . حيث أصبحت توكل بعائتها العديد من المسؤوليات وذلك يعود الى عدة أسباب كنا قد أشرنا إليها سابقا لعل أهمها مقارنة التمكين التي ساهمت مساهمة فعالة في تنمية قدرات المرأة التونسية

فالتمكنين هو عملية اجتماعية متعددة الجوانب تساعد الأفراد في التحكم بحياتهم وضبطها كما أن عملية تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا هو إحساسها بقيمتها وحققها بتحديد خياراتها بعد أن تمنح لها الخيارات وحققها في الوصول إلى الفرص والموارد. وقد وجدت في تأسيس المشاريع أهم أداة لتمكينها اجتماعيا واقتصاديا وأثبتت جدارتها على القيام بهذه المسؤولية، ولقد تبينا من خلال نفس هذا البحث الميداني من معرفة مختلف الدوافع الأساسية التي كانت وراء بعث المشاريع التنموية وخوض تجربة الأعمال الحرة، ولقد اختلفت الآراء والمواقف وتباينت فيما بينها، إذ كانت تختلف من صاحبة مشروع الى أخرى، فلكل منها أسبابها ومبرراتها الخاصة، وهذا ما نتبينه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (3): موقف المبحوثات من أسباب بعث المشروع:

الأسباب	العدد	النسبة	النسبة الصحيحة	النسبة التراكمية
الحاجة إلى موارد مالية أخرى	4	2.6	30.8	30.8
رغبة رب المنزل	4	2.6	30.8	61.5
رغبة ذاتية	4	2.6	30.8	92.3
لملئ أوقات الفراغ	1	7	7.7	100.0
المجموع	13	8.6	100.0	
الأجوبة الناقصة	138	91.4		
المجموع	151	100.0		

المصدر: الدراسة الميدانية

يبرز الجدول رقم (3) التوزيع التكراري لدوافع بعث المرأة لمشروعها الخاص مرتبة حسب أولويتها. ونلاحظ أن 30.8% من مجموع العينة التي أجريت عليها الدراسة، تقر بأن الحاجة الى موارد مالية كانت وراء تأسيسهن للمشاريع الخاصة . كما ترى مجموعة أخرى من العينة المبحوثة أن رغبة رب المنزل وتشجيعها لها من أهم الأسباب التي دفعتها لبعث المشروع متحصلة بذلك على نفس النسبة 30.8% من العينة الاجمالية للبحث . ثم نجد مجموعة أخرى من نساء العينة تقر بأن رغبتها الذاتية كانت الدافع الرئيسي لبعث مشروعها الخاص بنسبة 30.8% أيضا في حين أقر 7.7% منها من أن الأسباب تعود الى رغبتها الى ملاءة أوقات الفراغ. إذا نستنتج من خلال هذه النتائج أن الدوافع التي كانت وراء تأسيس المرأة لمشروعها الخاص لا تخرج من إطار ثلاث أهداف تتمثل أساسا في أهداف ذاتية، أهداف اجتماعية وأهداف اقتصادية. إذا لم يعد العائد الاقتصادي هو السبب الرئيسي والمباشر لتأسيس المشروع، بل أن تحقيق المرأة لطموحها وثقتها بنفسها ومؤهلاتها وقدراتها أصبح الدافع الأول لإنشاء مشروعها الخاص ومن خلاله تتحرر من كل أشكال التبعية والقيود التي كانت تكبلها منذ عقود. اضافة الى كون هذه المشاريع الخاصة تساعد على تحقيق الاندماج الاجتماعي وتكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية وتسهل عليها عملية التواصل الاجتماعي داخل الانساق الاجتماعية.

2.2.2 مقارنة التمكين تزيد في تفعيل دور المرأة في التنمية :

إن مقارنة التمكين (الإجتماعي والإقتصادي) لها آثار إيجابية على المرأة التونسية باعثة المشروع من أهمها ينمي التمكين للمرأة الشعور بالاستقلال الذاتي ويمكنها من تنمية مهاراتها وقدراتها . كما يساعدها على التوسيع من مجال حريتها الاجتماعية والفكرية اضافة الى تمكينها من تكوين علاقات اجتماعية هامة مع مختلف الشرائح الاجتماعية داخل محيطها الاجتماعي. بمعنى تستطيع المرأة الانتقال من حالة التهميش والاستضعاف التي طالما اتسمت بها، إلى حالة اكتساب الوعي والشعور بالمسؤولية والحرية في اتخاذ القرارات الهامة وخاصة تلك المتعلقة بأسرها وبمشروعها الخاص. كما أن أساس التمكين الاجتماعي للمرأة التونسية هو التمكين الاقتصادي، فهناك علاقة جدلية تفاعلية بين المفهومين لكي تحصل الفائدة وعلى هذا الأساس يجب أن تكون عملية التمكين شاملة لكي تتم عملية النهوض بأوضاع المرأة، فمقاربة التمكين تسعى دائما إلى الاعتراف بها كعنصر أساسي وفعالا في التنمية بصورة فعلية لا شكلية. وبالتالي تسعى هذه المقاربة إلى القضاء على كل مظاهر التمييز ضدها، من خلال توفير الأدوات التي تضمن إنجاح مشاركتها بالإعتماد على الذات، كما تعزز مكانتها في المجتمع، "وتزيل المعوقات القانونية التي تعرقل مسيرتها التنموية"³².

الخاتمة :

إذا لقد حاولنا في هذا البحث التطرق إلى مسألة جد هامة تتعلق بمدى مساهمة المرأة التونسية في التنمية من خلال بحثها للمشاريع الخاصة باعتبارها أداة

لتمكينها اجتماعيا واقتصاديا مشيرين منذ بداية هذا البحث إلى مختلف العوامل المساعدة على تمكينها وتغيير أوضاعها الاجتماعية والإقتصادية.

ولقد توصلنا إلى نتائج هامة مفادها أن مقارنة التمكين تعتبر على قسط من الأهمية باعتبارها عنصرا حيويا وديناميكيا لا يمكن تجاهلها في عملية التنمية، كما يعتبر التمكين أحد المناهج المستعملة لإدماج المرأة في التنمية، ويعترف بها عنصرا فاعلا في التنمية. وينمي التمكين إحساسها بقيمتها وحققها بتحديد خياراتها بعد أن تمنح لها الخيارات وحققها في الوصول إلى الفرص والموارد، وحققها في الوصول إلى ضبط سير حياتها في الأسرة والمجتمع. إضافة الى إبراز قدرتها على التأثير على التغييرات الاجتماعية لخلق وضعية اجتماعية واقتصادية تتناسب مع الحقوق والمكاسب التي جاءت بها مجلة الأحوال الشخصية. لذلك فقد أبرز هذا المنهج أهمية المرأة كفرد فعال في المشاركة والمساواة مع الرجل وفي دفع عجلة التنمية. وفي حقيقة الأمر لا يحتاج التمكين إلى المزيد من الوعود والنظريات بقدر ما يحتاج إلى ضرورة تفعيل القوانين لصالح المرأة التونسية وبالتالي لا يجب أن ينحصر هذا المفهوم في بوتقة الشعارات. كما لا يراد الغلو في الحديث عن المرأة وبالتالي يتم اقضاء الرجل والوصول إلى ترسيخ النزعة الفردانية المطلقة في النظر إلى الأشياء وإلى الآخر، وبناء على ذلك من الضروري وجود الجنسين معها والإقرار بأهمية أدوارهم المختلفة جنبا إلى جنب لتحقيق التنمية الشاملة .

الهوامش:

- 1- Quivy (Raymond) et Campenhoudt (Luc) , Manuel De Recherches En Sciences Sociales, Bordas, paris, 1998,p10.
- 2- Guionnet (Christine) Et Erik , Féminins Masculins Sociologie Du Genre, Ed, Armand Colin, 2004, p23.
- 3- Moussy Lavan(Janine) Et Anne(Detervasdpi) , Les Femmes Ne Sont Pas Comme Les Autres, Ed, Odite Jalots, p 284.
- 4- Guionnet (Christine) et Erik, Féminins ,IBID, p23.
- 5- عائشة التايب، التماسس العلمي لحقوق الدراسات حول المرأة و ظهور مقاربات النوع الاجتماعي، الحياة الثقافية، سبتمبر 2006، ص ص 25-26.
- 6- محمد السيد واحمد غريب، علم اجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعة الاسكندرية، 1984 ص 81.
- 7- مورييس انجريس، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة كمال بوشرف وبوزيد صحراوي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004 ص 100.
- 8- Abric (Jean Claude), Pratiques Sociales et Resprésentations, Paris, Presses Universitaires De France, 1994, p61.
- 9- عبد المجيد فرج وسعد برغوتو، تجميع البحوث، دار النهضة العربية، القاهرة، ، 196، ص 54.
- 10- المعجم الوسيط، مصطلحات المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الثانية، 1982، ص 84.
- 11-The American Heritage, dictionnary of the English language, fourth edition copyright, by Houthen Mifflin Company, Updated in 2003, p462.

- 12- Kabeer (Naila), ressource, agency achievements: Reflexion the measurement of women empowerment, development and change, volume 30, jul, 1990, p435.
- 13 - Ibid, p 4.
- 14- سعيد ابو هتلة خالد، أثر السياسات التنظيمية على التمكين الوظيفي، بدون طبعة دار المامون، الاردن ، 1430 هـ، ص ص 10-11 .
- 15- كاميليا ابراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية امرأة العاملة، الدار العربية للطباعة والنش، بيروت، ص 110.
- 16- بودون ريمون وبوريكور فرنسوا، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حدّاد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص ص 289-290.
- 17- Touraine (Alain) , Le Retour De L'acteur, Ed Forgard, 1984, p28.
- 18- مجموعة من الباحثين، دليل إدارة المشروع، مجموعة المعارف، بموك الدليل، الطبعة الثالثة، معهد إدارة المشاريع ص 15.
- 19- الجوهري محمد وآخرون: ميادين علم الاجتماع، دار المعارف ط5، القاهرة، 1980، ص 353.
- 20- ابراهيم عيد حسن، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المونة الجامعية، مصر، 199، ص 42.
- 21 - شوقي عبد المنعم، الدفراوي أحمد، تنمية المجتمع الريفي، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1976، ص 2.
- 22 - محمد الشرفي، الأحوال الشخصية بين التشريع والقضاء وبين الإصلاح في الماضي والإصلاح المنشود في المستقبل مركز النشر الجامعي، 2008، ص 427.
- 23- التقرير الوطني لتقييم تنفيذ برنامج عمل بيجين، الجمهورية التونسية، 2012، ص 80.

24 - التقرير الوطني لتقييم تنفيذ برنامج عمل بيجين، الجمهورية التونسية، 2012، ص 84.

25- نفس المرجع والصفحة .

26- التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20، الجمهورية التونسية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNF.P.A) جوان 2013، ص 84.

27- Tourraine Alain , pour la sociologie, édition le seuil, paris, 1974, p33.

28- Dubar (C), la socialisation: construction des identités sociales et professionnelles, éd Armand Colin, Massar, paris, 1996, p132.

29- Camilleri (Carmel), Antropologie Culturelle Et Education, édition De Saivre Denyse, Journal Des Africanistes, 1986, p21.

30- Simon Di Bouvoir, le Deuxieme Sexe, 1édi Gallimard, 1949, p 285.

31- Bawin -le gros (Bernadette), L'ordre sentimental : A quoi sert la famille aujourd'hui ?, Edition Payot, 2003, p31.

32- النوع الاجتماعي، مسرد مفاهيم ومصطلحات، منشورات مفتاح 2006، مشروع النوع

الاجتماعي، السلام والأمن بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، الطبعة الأولى حزيران 2006 ص 32.